

التجديد المنهجي في البحث اللغوي عند العلامة محمد تقي الحكيم

أ.م.د. جليلة صالح العلق / مركز الدراسات الكوفة

أ.م.د. عدوية حياوي الشبلي / كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

المقدمة :

يعد العلامة محمد تقي الحكيم من أهم مفكري وكتاب الجيل الأول لحركة الوعي الإسلامي العلمي الحديثة في العراق و الوطن العربي ، وكان بحثه اللغوي في صميم الدراسات الدينية ؛ لأن البحث اللغوي عند الأصوليين يتوقف عليه الفهم الصحيح لنصوص الشريعة الدينية واستنباط الحكم الشرعي في الإسلام.

فهو من رواد العلماء الذين نقلوا البحث اللغوي الأصولي الى المجامع العلمية اللغوية العراقية والعربية عبر الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العلمية والثقافية ؛ لذا يعد بحثه في اللغة ضمن التجربة الأصولية من مظاهر التجديد في بحث قضايا اللغة .

ولعل من أهم ملامح هذا التجديد ، التوجه الى معالجة عميقة في النص اللغوي تنفذ الى إشكاليات الدلالة والتعبير اللغوي ، وفهم المحتوى الواقعي للنص اللغوي ، ومثل هذه المعالجة لا تقتصر على التخصص في المجالات اللغوية فقط ، وإنما تحتاج الى الجمع المنهجي بين العلوم الأصولية و العلوم اللغوية ، وهذا ما تمكن من فعله العلامة الحكيم وذلك بجمعه بين المنهج الأصولي و المنهج الأكاديمي جمعا موضوعيا دقيقا ، اتضحت معالمه في إثباته لنظريات لغوية ونفيه لنظريات أخرى في قضايا اللغة المعاصرة .

ومن أهم القضايا اللغوية التي ظهرت فيها ملامح التجديد المنهجي عند السيد محمد تقي الحكيم هي :

المبحث الأول : تعريف اللغة

حلل السيد الحكيم تعريف اللغة تحليلا علميا دقيقا ، بعد أن رجح أقرب مفاهيمها الى فن التعريف ، قائلا إن اللغة : ((مجموعة من أصوات ذات هيئات خاصة ، تستخدم بعد وضعها لمعاني معينة وسيلة للتفاهم بين العاملين بها))^(١). وبرأيه أن اللغة على حد هذا التعريف تتميز أصواتها عن غيرها من الأصوات التي تطلقها الحيوانات ، وهذا التمييز يقوم على أساس ارتباط الأصوات بالهيئات وما بعدها ، وهو الذي يفصل صوت الإنسان عن صوت الحيوان . وعليه فاللغة العربية برأي السيد الحكيم تتميز عن باقي أنواع اللغات بمجموعة من المقومات أوجزها بالآتي :^(٢)

١- أصواتها .

٢- صيغ مفرداتها .

٣- هيئاتها الاشتقاقية ودلالاتها الخاصة .

٤- هيئاتها التركيبية ودلالاتها الخاصة .

٥- أدوات الربط فيها ودلالاتها الخاصة .

٦- حركاتها الإعرابية ودورها في تشخيص الدلالة .

فالإطار العام للغة العربية يتحدد بهذه المقومات مجتمعة دون مفرداتها ؛ لأن المفردات : ((لا تخضع لضوابط محددة تتضمنها في هذا المجال ، بالإضافة الى أنها لا تقبل الوقوف عند الحصر ، نظرا لكونها وليدة الحاجة الى التعبير عن المعاني ، والمعاني غير قابلة للحصر لتجدها باستمرار))^(٣).

ويبدو أن رأيه في تعريف اللغة منطلق من إدراكه الصفة الاجتماعية للغة، واتفاق اللغويين والأصوليين على أن اللغة ظاهرة اجتماعية قبل كل شيء، وهي بهذا تخضع للتغير والتطور والتجدد والاستمرار، تبعاً للحاجة إلى مثل هذا التغير. ففي حال استيعابنا أن اللغة ظاهرة اجتماعية، نستطيع الوقوف على كثير من سماتها وصفاتها، وتحديد مقوماتها ومميزاتها وكذلك نلاحظ أن بحثه في كل جزء من مقومات اللغة يتوجه نحو علاقته بالدلالة.

وهذا التوجه ذات نزعة تجديدية في تعريف اللغة، وفي الوقت نفسه حافظ على توجه القدماء في تعريف اللغة وربطه بالدلالة وتأدية الغرض (٤).

المبحث الثاني: نشأة اللغة

نشأة اللغة من القضايا اللغوية المهمة التي شغلت الأصوليين واللغويين على حد سواء، وقد تباينت نظرة السيد محمد تقي الحكيم إلى نشأة اللغة، تبعاً لطبيعة البحث الذي بحث فيه هذه المسألة، فبحثها في مبحث الوضع ودعوى المناسبة (٥)، وفي مبحث الاجتهاد (٦)، وفي مبحث التوقيف والاصطلاح (٧)، فذكر في مبحث الوضع اختلاف العلماء في تعيين الواضع، مستنداً في ذلك إلى آراء الأصوليين في المدرسة الأصولية الحديثة، إلى جانب آراء اللغويين القدماء والمحدثين.

فعلى سبيل المثال: ناقش السيد الحكيم منشأ الوضع من قبل الواضع، وماهيته عند الأصوليين القدماء، مثل: الأشعرية والظاهرية القائلين بالتوقيف، وأن الواضع هو الله سبحانه وتعالى، كما ناقش آراء اللغويين القدماء، وأهمها رأي ابن جني في أن اللغة تواضع واصطلاح، لا وحي ولا توقيف، ولم يتطرق إلى رأيه في ماهية الواضع. ويبدو أنه لم يطمئن إلى رأي ابن جني الذي انتهى إليه واستقر عليه، بأن اللغة تواضع واصطلاح؛ لأن المتعارف عليه بين أوساط اللغويين والأصوليين، أنه لم يستقر على رأي محدد في مسألة التوقيف، نستطيع أن ننتهي إليه فيما وصل إلينا من آثاره.

ويبدو أن السيد الحكيم أدرك هذه الحقيقة كغيره من العلماء الذين بحثوا في آراء ابن جني في نشأة اللغة ، فنقل عنه الرأي الراجح فيما يراه هو ، وليس الرأي القاطع في هذه المسألة .

ثم قارن آراء ابن جني بآراء الأصوليين المحدثين ، فنقل رأي الشيخ محمد حسين النائيني بأن الواضع هو الله عز وجل ، وعلق عليه قائلا : ((وهذا القول لا يأبى فيما أعتقد أن تكون اللغة أو بعضها اصطلاحية بإمكان صدورها عن المصطلحين بتوسط فطرتهم ، وربما نزلت بعض أدلة القائلين بالتوقيف الى هذا المعنى)) (٨).

وبعد مناقشته لآراء الأصوليين و اللغويين في نشأة اللغة ، ينتهي الى جملة من الآراء اللغوية المهمة مثل :

- ١ . رفضه مسألة الاستدلال بنشأة اللغة على رأي العلماء في تحديد الوضع وماهية الواضع ، سواء أكانت هذه الآراء قائلة بالتوقيف أم بالتواضع والاصطلاح .
- ٢ . رفضه مسألة الاستدلال بالآية القرآنية : ((وعلم آدم الأسماء كلها)) (٩) ، وغيرها من الآيات القرآنية التي استشهد بها العلماء على أن نشأة اللغة توقيف ، ويرى أن إقحام هذه الآيات المباركة في هذا المجال إقحام في غير موضعه ، إذ يقول : ((والواقع أن نوع الأدلة التي ساقها القائلون بالتوقيف ليست مسوقة لبيان هذه الجهة ، فلا يصلح الاستدلال ، ومن شرائط ما يصلح للاستدلال من الأدلة أن يكون في صدد بيان ما سيق له ، والآيات في صدد التعرض لنشأة اللغات و توقيفيتها ، فإقحامها في مجال الاستدلال إقحام في غير موضعه)) (١٠).

ويتفق السيد الحكيم مع الأستاذ أحمد حسن الزيات في أن قوله تعالى : ((وعلم آدم الأسماء كلها)) حجة لا تنهض بدعوى القدماء ، أن الواضع الأول للغة العربية هو الله

سبحانه وتعالى إلا اذا أثبت أن الأسماء التي علمها الله آدم كانت عربية وهذا ما لا يقوم عليه دليل علمي ثابت^(١١).

وربط السيد الحكيم بين موقفه في نشأة اللغة ورأيه في ماهية الواضع وكيفية الوضع ، ولما كان رأيه في نشأة اللغة متأرجحا بين الوضع و الاصطلاح ، كان له أيضا رأيان في منشأ الوضع وماهية الواضع ، نفي اللاحق منهما السابق استنادا الى آرائه في نشأة اللغة ، فالرأي الأول الذي قال به عندما خلص بنتائج في بحث الوضع ، هو أن نشأة اللغة اصطلاحية ، فقال: ((و الواقع العلمي المبني على الاستقرار لا ينهض بغير دعاوى الاصطلاح ، وليس لدينا من الأدلة التي عرضوها ما يوقف الأخذ بها على الإطلاق))^(١٢).

وبناء على رأيه بأنه اللغة اصطلاحية ، جعل الواضع يخضع لظاهرة اجتماعية واستشهد على ذلك برأي السيد أبو القاسم الخوئي ((قدس)) ، والشيخ حسين الحلي الذين أيدوا أن الفكرة في الوضع وليدة الحاجة بين طبقات البشر ، وأن الواضع هو المجتمع ، والذي يقف عند بحث الوضع يطمئن الى أن رأي السيد الحكيم في قضية نشأة اللغة رأي محسوم لامجال للنقاش فيه ، فهو يطمئن تماما الى فكرة أن اللغة اصطلاحية بعرضه الأدلة و الأسباب التي تسند هذا الرأي ولكنه عاد في بحث آخر وهو بحث الاجتهاد فاستدرك على موقفه هذا ذاهبا الى أن اللغة توقيفية فقال : ((وقد سبق لي أن بحثت في موضوع الوضع جل ما قيل في هذا الشأن ، وانتهيت الى القول بكونها اصطلاحية لأسباب عرضتها هناك ، والذي يبدو لي الآن هو الاستدراك على ما سبق أن اخترته من القول باصطلاحيتها مطلقا ، وإن اختلفت الزاوية التي ينظر منها الى هذا الموضوع ، وهذا الاستدراك يقوم على التفريق بين مقومات اللغة ومفرداتها ،

بدعوى أن المقومات من الأصوات والصيغ والهيئات وأدوات الربط والحركات ، كلها توقيفيه لا تقبل الاصطلاح الجديد بخلاف المفردات)) (١٣).

ويرى بعض المحدثين (١٤)؛ أن رأيه هذا كان في وقته رأياً ((ثوريا في مجال التعبير وتحديد العلائق المجازية ، ورد دعوى أن تلك العلائق المنصوص عليها من قبل العرب)) (١٥).

نخلص من هذا كله ان السيد الحكيم لم يكن له موقفا محددا في نشأة اللغة ، وقد أدرك تماما بعد بحوثه فيها أن البحث في هذه المسألة بحث عقيم ولا يمكن التوصل فيه الى رأي ثابت ، فنراه يقول بالتوقيف كنتيجة انتهى اليها هو وغيره من الأصوليين ، بدعوى أن العلم فيها من العلوم التي يختص بها العلم الإلهي ، أو بمنطق آخر كما يراه اللغويون من الغيبيات ، ولكنه اختلف عن غيره من الأصوليين الذين لم يتأثروا بأرائهم في نشأة اللغة في تحديد الوضع وماهية الواضع (١٦) ، فنراه يربط بين آرائه في نشأة اللغة وبحث مسألة الوضع (١٧) وفي الوقت الذي يتفق فيه مع الأصوليين في تقسيمات الوضع يتابع تقسيماتهم ومفاهيمها مع شيء من التفصيل فيها (١٨).

المبحث الثالث : الوضع اللغوي

تميزت مباحث الوضع اللغوي عند السيد الحكيم بالجمع بين المنهجين الأصولي و اللغوي في أن معا ، والخروج بنتيجة متوافقة بين المنهجين ، فهو يعرض آراء الأصوليين و اللغويين القدماء والمحدثين ويناقشها جميعا ، ثم يثبت رأيه الخاص بعد مناقشتها وتحليلها ، اذ كان يدرج مباحثه اللغوية تحت عناوين ومصطلحات أصولية ، ولاسيما المباحث المتعلقة بالوضع اللغوي (١٩).

لذا يتدرج بحثه في الوضع اللغوي من العنوان أو المصطلح الذي يقابل المناسبة أو العلاقة بين اللفظ و المعنى عند اللغويين (٢٠)، ثم البحث في أصل الوضع وهو اسم جامع لأصل الحرف أو أصل الكلمة أو أصل الجملة (٢١).

ثم يتناول مفهوم الوضع نقلا عن أحد أعلام المدرسة الأصولية الحديثة في النجف الأشرف ، وهو الشيخ محمد كاظم الخراسان الذي يذهب الى أن الوضع : ((اختصاص للفظ بالمعنى ، وارتباط خاص بينهما))(٢٢).

ويبدو أن اختيار السيد الحكيم لهذا المفهوم كان مقصودا اذ انه يقترب الى حد كبير من تعريف اللغويين المحدثين للوضع ، فقد ذهب الأستاذ أمين الخولي الى أن مفهوم الوضع عند اللغويين : وضع يجعل لفظ كذا بإزاء معنى كذا(٢٣).

وهذا الأمر – أي التقارب بين المنهجين الأصولي و اللغوي في بحث الوضع اللغوي – حدا ببعض المحدثين أن يدعوا الى تتبع البحث الأصولي في الوضع اللغوي ؛ لأنه أجدى من البحث اللغوي في هذا الموضوع (٢٤)

لذا ذهب الأستاذ أحمد أمين الى تعريف الوضع ((بأنه : علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث ما يعرف به شخصية الوضع ، ونوعه ، وخصوصه ، وعمومه ، الى غير ذلك))(٢٥).

كما ذهب الدكتور إبراهيم أنيس الى أن الوضع يمثل الارتجال ، وهو في رأيه : ((الاختراع كأن ينطق المتكلم بكلمة جديدة في صورتها فلا تمت لمواد اللغة بصلته أو لا تناظر صيغة من صيغها))(٢٦).

أما المفهوم الوضع عند الأصوليين فهو اختصاص اللفظ بالمعنى (٢٧) ، وهذا مفهوم هو موضع خلاف في رأي السيد الحكيم ؛ لأنه يرى أن كلمة الاختصاص تشمل الترابط الذاتي بين الألفاظ والمعاني ، وهو يرى خلاف ذلك إذ يقول : ((وفي كلمة

الاختصاص وهي مقولة الانفعال مايشمل الترابط الذاتي بين الألفاظ و المعاني أحد مواضع الخلاف ، وإن كان في لفظة الوضع ((٢٨) ، فقد تدرج منه في الدرس الأصولي و اللغوي فأحاط بجملته مباحثه المتشعبة في الدرس الأصولي و اللغوي .

وفي منشأ الوضع ذكر السيد الحكيم الخلاف بين اللغويين والأصوليين في منشأ الوضع فقال : ((أما منشأ هذا الاختصاص فقد اختلفت كلماتهم فيه فقليل أنه الجعل و الاعتبار من قبل معتبر معين ، و قيل أن الترابط الذاتي هو المنشأ فيه)) (٢٩). و العبارات التي تخص الوضع و علاقاته في رأيه هي : الاختصاص بين اللفظ والمعنى ، و الصلة بين اللفظ والمعنى ، و العلاقة بين اللفظ والمعنى .

وبعد عرضه لآراء اللغويين في منشأ الوضع أدرك أنهم لم يتمكنوا من تحديد هوية الواضع الأول للغة ، فذكر الآراء التي تؤيد وجود علاقة طبيعية ذاتية بين اللفظ و المعنى ، وأشار الى أن هذه العلاقة هي منشأ الوضع اللغوي (٣٠).

ومن هنا فهو يرى أن مباحث الوضع اللغوي تقوم بوظائف عديدة في اللغة ، منها تحديد علاقة اللفظ بالمعنى و ما يترتب عليها من تحديد للدوال اللفظية وبيان مداليلها ، و منشأ هذه العلاقة ، و من هو الواضع لها ، و كيفية الوضع .

ومن خلال عرضه لاختلاف الآراء في العلاقة بين اللفظ و المعنى يصل الى نتيجة مفادها : أن العلاقة قائمة في أي حال من الأحوال سواء أكانت ذاتية أم عرفية ، فهي قائمة وهذا هو الأصل عنده (٣١) ، إذ يقول : ((و خلاصة الأقوال في مسألة الوضع : أن الوضع لا بد منه سواء قلنا بالمناسبة الذاتية أم لم نقل ، وهو موضع اتفاق العلماء)) (٣٢). كما اتفق السيد الحكيم مع اللغويين في تحديد ماهية أو شخصية الواضع (٣٣) ، و كان رأيهم في ذلك يتفق مع رأي الأصوليين الذين أكدوا على أن المنطق الطبيعي لنمو اللغة يدعو الى أن تبدأ بألفاظ مبسطة ، أو محدودة تتناسب مع الحاجات البدائية المحدودة ثم تتطور بتطور هذه الحاجات .

فكان مرور الوضع اللغوي بمراحل حضارية متعددة سببا لدراسة السيد الحكيم أقسام الوضع اللغوي بين اللغويين و الأصوليين ، فقد قسمه اللغويون (٣٤) الى : شخصي ، ونوعي ، أو تحقيقي ، وتأويلي . وقسمة الأصوليون الى : تعييني ، وتعيني (٣٥) . ومن هذه التقسيمات خرج السيد الحكيم بالأقسام الآتية : (٣٦)

١. الوضع العام والموضوع له العام .

٢. الوضع العام والموضوع له الخاص .

٣. الوضع الخاص والموضوع له العام .

٤. الوضع الخاص والموضوع له الخاص .

ثم قسمه على أساس ملاحظة اللفظ لا المعنى الى : شخصي ، ونوعي ، وعرف كلا منهما ، وناقش الآراء التي وردت فيهما ، وهي في أغلبها ترجع الى الأصوليين لا اللغويين ؛ لأن الأصوليين - على رأي السيد الحكيم - كانوا أبعد وأعمق رأيا من غيرهم في مناقشة قضايا الوضع . فعرفوا الشخصي بأنه : ((وضع اللفظ بهيئته ومادته لمعنى)) (٣٧) ، وعرفوا النوعي بأنه : ((وضع أحد جزئي اللفظ وهما الهيئة أو المادة لمعنى)) (٣٨) .

وليس ثمّة تقصير لتعريف اللغويين لهذين القسمين من الوضع إزاء تعريف الأصوليين لهما ، وإنما كان تعريف اللغويين لهما أقل تفصيلا و أوضح دلالة عن طريق الاختصار وبساطة المعنى وسهولة اللفظ (٣٩) .

ولأن الأصوليين بحثوا هذه التقسيمات بشيء من التفصيل والمبالغة و التعمق في المناقشة ، فاغرقوا البحث بتقسيمات فرعية الى جانب التقسيمات الرئيسية ، فهم أقرب الى المنهج الفلسفي الذي يرهق البحث اللغوي في التشعب والتفرع و النقاش ، فقد قسموا الوضع النوعي الى أقسام مثل :

١. وضع الهيئات في المفرد .

٢. وضع الهيئات في التركيب .

ومثلوا للقسم الأول بوضع الهيئات في المشتقات ، و القسم الثاني وضع الهيئات في التركيب بين المبتدأ والخبر ؛ لحمل شيء على شيء ، ووضع تقديم ماحقه التأخير في إفادة الاختصاص ، وهكذا(٤٠).

ولم يكتفي الأصوليون بهذه التعريفات و التقسيمات ، وإنما ذهبوا الى وضع آخر أطلقوا عليه وضع المركبات أو الجعل ، وراء وضع الهيئات وقد نفاه كل من الرازي ، وابن الحاجب ، فيما نقله عنهما السيوطي (٤١).

ثم انتقل الى تقسيمات الوضع عند الأصوليين المحدثين و انتهى الى رأيه القائل : ((أن الوضع هو إيجاد العلاقة بين اللفظ و المعنى ويستدعي في أقسامه كلها أن يلحظ الواضع ما يريد أن يضع له لامتناع الوضع المجهول ؛ لذا ينصب لحاظه تارة على المعنى نفسه وأخرى على وجه من وجوه المعنى ولو على نحو الإجمال ، و المعنى الملحوظ في كل الحالات ، إما أن يكون عاما أو خاصا))(٤٢).

ومع أنه كان يميل الى البحث الأصولي في هذا الموضوع ؛ لأنه أكثر تفصيلا و تشعبا ، إلا أن ذلك لم يمنعه من اعتماد منهج اللغويين في إيضاح هذه التقسيمات ، وهو منهج اعتمده في مباحثه اللغوية كلها .

وفي بحثه لماهية الوضع في مباحث المشترك اللفظي يقول (٤٣) : أن استعمال المشترك في أكثر من معنى موضع خلاف بين الأصوليين ، فذكر بعض الرأى في تحديد ماهية الوضع ، وهي : (٤٤)

١. رأي الأملي : وهو اعتباره من قبيل الربط الخاص (٤٥) .

٢. رأي الأملي أيضا : وهو اعتباره من قبيل الإيجاد (٤٦) .

٣. رأي محمد كاظم الخراساني : وهو اعتباره من قبيل العلاقة (٤٧).

٤. رأي السيد أبو القاسم الخوئي : وهو اعتباره من قبيل التعهد و الالتزام (٤٨).

ويرى السيد الحكيم في القولين الأول والثاني أنهما يمنعان وقوع المشترك اللفظي من جانب ماهية الوضع بين اللفظ والمعنى ، فينبغي الاشتراك على أساس أن الألفاظ صور حسية للمعاني وهي صور ذهنية ، وهو رأي منطري البلاغة أمثال الشيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٩)، فيستدعي ذلك : ((أن يكون اللفظ عند الاستعمال في الموضوع له ملحوظا فانيا في المعنى وآلة له)) (٥٠) .

وهذا النوع من الاستعمال يقتضي تصور كل واحد من المعاني على نحو الاستقلال فيلزم اجتماع لحظات متعددة مستقلة في أفق النفس واجتماع اللحظات المتعددة في آن واحد مستحيل (٥١) .

و الرأي الذي يذهب الى العلامةية أو التعهد يمكن أن يجعل الشيء علامة على عدة أشياء في آن واحد ؛ لأن اللفظ لا يزيد على كونه إمارة على المعنى عند الاستعمال في مبنى من يقول بالتعهد أو العلامةية ، ويرى السيد الحكيم أن شبهة كون اللفظ علامة على المعنى ، إما لوضعه على هذا النحو ؛ أو لأن التعهد ينتجه عند الاستعمال لا يدفع محذور تعدد اللحاظ على الملحوظ الواحد ؛ لأن جعل الشيء علامة على شيء يستدعي لحاظ كل منهما بالوجدان عند الاستعمال ، ولازمة اجتماع اللحظات المتعددة على الملحوظ الواحد - أعني اللفظ - في آن واحد ، وهذا ما اعترف الجميع باستعماله (٥٢) . ويقول أيضا : ((ومع التنزل عن القول بالامتناع والأخذ بوجهة نظر من يذهب الى العلامةية أو التعهد و الالتزام في تعريف الوضع فإن الذي يقتضيه ظاهر الاستعمال هو الوحدة لا التعدد)) (٥٣) .

ويبدو أن السيد الحكيم لم يكن مطمئناً لآراء الأصوليين واللغويين - على حد سواء - في تحديد ماهية الواضع ؛ لذا يطيل النقاش في آرائهم ويشير الى عدم تقييد الوضع بماهية محددة ؛ لأن الاستعمال المتعدد ، ولاسيما في المشترك اللفظي هو الذي يفرض ماهية معينة للفظ او النص عموماً (٥٤)، ولاسيما أن الاستعمال في اللفظ يكون متأخراً رتبة عن أصل الوضع (٥٥).

المبحث الرابع : الاجتهاد اللغوي

يذهب السيد الحكيم إلى أن الاجتهاد اللغوي هو أقرب إلى البحث الفقهي منه إلى البحث الأصولي أو اللغوي ، فيقف عند أهم قضايا الاجتهاد اللغوي التي أثارها الدراسات الإسلامية واللغوية قديماً وحديثاً ، فيبدأ بمصطلح الاجتهاد إذ يقول : ((إن لهم فيه اصطلاحين مختلفين أحدهما أهم من الآخر)) (٥٦). وهو يعني بذلك علماء الفقه الإسلامي القدماء ، فيعرض تعاريفهم الاصطلاحية للاجتهاد بالتفصيل ، ثم ينتقل الى الخطوط العامة لتعريف الاجتهاد عند الأصوليين ، ولما كان الاجتهاد في اللغة - برأيه - موضوعاً شاسعاً متشابك الأطراف ومتلاحم الحلقات ، وجه بحثه فيه إلى ما يتعلق بتجديد هذه الأطراف وإيضاحها بعيداً عن مصطلحات الأصوليين الفلسفية ، متوخياً في ذلك الإيجاز والإيضاح في آن معا ، فبدأ بمقدمة عن تعريف اللغة ومقوماتها ونشأتها بين التوقيف والاصطلاح ، منطلقاً من هذه التمهيدات الى تعريف الاجتهاد في اللغة والأصول المتعددة للكشف عنه ، فقال : ((الاجتهاد في اللغة يعني بذل الوسع للتعرف على مقومات اللغة وقواعدها العامة ، ودلالات ألفاظها وذلك من خلال استنباطها من الأصول الكاشفة عنها)) (٥٧).

وحدد الأصول التي اعتمدها العلماء قديماً وحديثاً في الكشف عن الاجتهاد اللغوي ، وهي برأيه أربعة أصول :

وحدد الأصول التي اعتمدها العلماء قديما وحديثا في الكشف عن الاجتهاد اللغوي ، وهي برأيه أربعة أصول :

١- النصوص : (٥٨)

وهي برأيه أول الأصول الصالحة للكشف عن الاجتهاد ، فهي ما يؤثر عن كلام العرب ، والمأثور من كلامهم في رأي اللغويين يمثل مرحلة نقاء اللغة العربية ؛ لذا عمد علماء العربية الى تقييد مرحلة الاجتهاد بحدود زمانية ومكانية تمثلت بعصر الاجتهاد الذي ينتهي بانتهاء القرن الثاني الهجري لسكان البوادي والصحراء ؛ لأن هذه الحدود الزمانية والمكانية برأي اللغويين حافظت على أصول اللغة العربية من المختلف أو الدخيل .

ويشير الى أن العلماء اعتمدوا أسسا منهجية في الأخذ بهذه النصوص ، ومنها النقل بالتواتر ، أو مطابقة شروط الحجية في النقل غير المتواتر ، كنقل الثقة وغيرهم ، كما أن النص الذي يمكن أن تتوج به اللغة العربية هو كلام الله عز وجل ، وهو أعظم نص عرفته العربية في تاريخها ، فيدخل في ضمن النصوص الصالحة للكشف عن أصول اللغة .

٢- الإجماع : (٥٩)

وهو برأيه اتفاق بين علماء اللغة الثقة المعترف لهم بالخبرة والأمانة والإخلاص لرسالة العلم ، على قاعدة ما دون التصريح بالمصدر الذي استنبطت منه هذه القاعدة .

٣- القياس : (٦٠)

ويطلقه السيد الحكيم على معنيين : أحدهما : القاعدة ، وثانيهما : العلمية القياسية ، وقد استنبط هذين المعنيين من العبارات التي وردت في كتب القدماء حول هذا المعنى ، مثال ذلك : ((إن الاشتقاق الفلاني جار على وفق القياس ، والمسألة

الفلائية جارية على خلاف القياس^(٦١)، فهو كما يرى القاعدة ، وعلية فالقياس ليس مصدرا للاستنباط ، وإنما يقع الاستنباط في المعنى الثاني للقياس ، وهو العملية القياسية . ويقصد بها : تسوية حكم الأصل للفرد لعلته مشتركة بينهما ، وحدد لهذه العملية أربعة أركان هي : (٦٢)

الأصل : المقيس عليه .

الفرع : المقيس .

الحكم : الاعتبار الوارد على الأصل والذي يراد اثبات نظيره للفرع .

العلته : الجهة المشتركة بينهما والتي أنيط بها حكم الأصل .

وعليه فالقياس على هذا المعنى هو الذي يصلح أن يكون أصلا من أصول الاستنباط في اللغة^(٦٣)، وعلى هذا الأصل ينطبق كلام ابن جني : "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"^(٦٤) . نخلص مما تقدم إلى أن ملامح التجديد المنهجي في بحثه للاجتهاد تكمن في عنايته بالتفصيل والتوضيح الذي لا يرهق البحث ويغرقه بالتفصيل الممل ، ورده للإبهام والخلط الذي وقعت فيه بعض البحوث اللغوية أو الأصولية قديما وحديثا ، فإن لم يقع فيها إبهام وغموض ، فقد وقع فيها خلط وتداخل وعموم وشمول يحتاج إلى منهجية تأخذ على عاتقها مهمة التوضيح ، وتخصيص المصطلحات بمعانيها الدقيقة ، كما تقدم في تفريقه بين القاعدة ، والعملية القياسية في النصوص اللغوية التي ترد تحت اسم القياس عند الأصوليين . وفي رأينا أنه كان موفقا في تحدي ملامح منهجية جديدة في الجمع بين التفصيل والاتساع في البحث الأصولي ، وبين الإيضاح والإيجاز في البحث اللغوي جمعا موفقا .

٤ الاستصحاب :

وهو أصل من أصول الاجتهاد اللغوي يقصد به : الحكم باستمرار ما علم وجوده من قواعد اللغة ومداليلها^(٦٥)، بمعنى إبقاء القواعد والدلالات في اللغة إلى يومنا هذا . والاستصحاب في رأي السيد الحكيم ليس في الأصول العامة التي يلجأ إليها اللغويون ؛ لاستنباط قواعدهم اللغوية وإن كان له دور في الكشف عن مراد المتكلمين ، فهو تقليد اعتمده المتقدمون من النحاة واللغويين قائم على محاكاة وتقليد الأصوليون وأهل الفقه في أصول الاجتهاد ، فما أوقعهم بقصر مثل هذه الأصول على القواعد اللغوية^(٦٦).

ولعل أهم آرائه التجديدية في الاجتهاد هو رده على من يقول : أن علوم اللغة العربية قد استوفى البحث فيها ولم يعد فيها مجالاً للاجتهاد ، فهو يرى أن هذا القول لا يطابق الواقع اللغوي إطلاقاً ، ويؤكد على أن الاجتهاد الجماعي الذي تعتمد إليه الجامعات العلمية واللغوية ؛ ليحقق الغرض من الاجتهاد اللغوي ، وهو المحافظة على سلامة اللغة العربية وأصالتها ومنع تسرب الفوضى إليها ، فدعا إلى فتح باب الاجتهاد وعدم غلقها أمام الجميع ؛ لأن في هذه الجامعات اللغوية من عرف بأمانته وإخلاصه للعربية ورسالته العلمية^(٦٧).

الخاتمة

يتميز منهج البحث في قضايا اللغة العربية عند العلامة محمد تقي الحكيم بالجدل ، والمناقشة ، والتجديد في النظرية اللغوية ، وذلك بتقريبها إلى الواقع اللغوي ، ورفض الواقع اللغوي ، ورفض القواعد التي تغرق مباحث اللغة العربية بالتفصيل والاتساع والتشعب ؛ لأن اعتمادها مجرد تقليد لما جاء في المباحث اللغوية عند الأصوليين واللغويين القدماء ، فلا تغني العربية بشيء جديد ، وإنما تدخلها في

متاهات وفروع تؤدي الى خلق فجوة بين العربية وأبنائها والنفور منها ومن البحث والتجديد فيها .

كما اتضحت ملامح التجديد في مباحثه اللغوية بسعة أفق الحوار والمناقشة والمقارنة والموازنة بشيء من الوضوح والإيجاز لا بشيء من التفصيل الذي يرهق البحث اللغوي ويبعده عن أهدافه أحيانا ، كما نجد عند بعض الأصوليين .

وعلى الرغم من أن مباحثه اللغوية كانت في صميم الدراسات الدينية لفهم نصوص الشريعة واستنباط الحكم الشرعي ؛ كونه من الأصوليين المحدثين ومن المراجع في الحوزة الدينية في النجف الأشرف ، إلا أنه توجه إلى تنشيط البحث اللغوي أكاديميا ، مستندا بذلك إلى تجربته الأصولية ، فكان موفقا بجمعه بين النظريات اللغوية من مباحث الأصوليين واللغويين قدماء ومحدثين ؛ لتقديم نظريات ومباحث لغوية ذات ملامح منهجية جديدة .

الهوامش

- (١) محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : بيروت ٢٠٠٢م : ١٢٤ .
- (٢) المصدر نفسه : ١٢٤ .
- (٣) المصدر نفسه : ١٢٥ .
- (٤) ينظر: ابن جني : الخصائص: تحقيق محمد علي النجار : دار الكتب المصرية ، مصر ١٩٧١م : ٢٢١ .
- (٥) محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ٢٣ .
- (٦) المصدر نفسه : ١٢٥ .
- (٧) المصدر نفسه : ١٢٥ .
- (٨) المصدر نفسه : ٢٥ .
- (٩) سورة البقرة :
- (١٠) محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ٢٥ .
- (١١) أحمد حسن الزيات : الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه ؟ : (بحث) مجلة الرسالة : عدد ١٦٢ : ١٩٥٠م : ١١٢-١١٣ .

- (١٢) محمد تقى الحكيم : من تجارب الأصوليين : ٢٥.
- (١٣) المصدر نفسه : ١٢٥.
- (١٤) مسلم الجابري : الاجتهاد منهجا و اصولا في البحث الأصولي و اللغوي عند العلامة محمد تقى الحكيم (بحث) : ط ١ : لندن ٢٠٠٣ م : ٢٢٥.
- (١٥) المصدر نفسه : ٢٢٥
- (١٦) طاهر سليمان حمودة : دراسة المعنى عند الأصوليين : الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع : الإسكندرية : ١٨١-١٨٢.
- (١٧) محمد تقى الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ١٢٥-١٢٦.
- (١٨) محمد باقر الصدر : دروس في علم الأصول ، دار الكتاب البناني ، بيروت ١٩٨٥ م : ٧٩-٨٠.
- (١٩) محمد مهدي الأصفي : المنهج العلمي لكتاب الأصول العامة للفقهاء المقارن لسيد محمد تقى الحكيم ، لندن ، ٢٠٠٣ م : ١٢٩.
- (٢٠) طاهر سليمان حموده : دراسة المعنى عند الأصوليين : ١٧٤.
- (٢١) تمام حسان : الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) الهيئة المصرية للكتاب ، مصر - العراق ، ١٩٨٨ م : ١١٥.
- (٢٢) محمد تقى الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ٢٠.
- (٢٣) أحمد أمين : مشكلاتنا ، حياتنا اللغوية (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية ، . الدورة ١٩٤٩ ، ١٦ م : ٢٦.
- (٢٤) المصدر نفسه : ٢٩.
- (٢٥) المصدر نفسه : ٢٩.
- (٢٦) إبراهيم أنيس : الارتجال في ألفاظ اللغة (بحث) مجله مجمع اللغة العربية : الدورة ١٦ ، ١٩٤٩ م : ٢٠٦.
- (٢٧) محمد تقى الحكيم : الأصول العامة في الفقه المقارن ، لندن ، ١٩٩٨ م : ٢٦٦ ، من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ٢١ .
- (٢٨) محمد تقى الحكيم من تجارب الأصوليين : ٢١ . وينظر رأي الأستاذ أحمد حسن الزيات : الوضع اللغوي وهل المحدثين حق فيه ؟ : ١١٢ .
- (٢٩) محمد تقى الحكيم من تجارب الأصوليين : ٢١ .
- (٣٠) المصدر نفسه : ٢٣-٢٥ ، وينظر : السيوطي (ت ٩١١ هـ) المزهري في علوم اللغة وأنواعها : تحقيق أحمد جاد المولى ، علي محمد ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب القاهرة : ١-٤٧.
- (٣١) محمد تقى الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ٢٢-٢٣
- (٣٢) المصدر نفسه : ٢٤

- ٣٣ () المصدر نفسه : ٢٣-٢٤ ، أحمد أمين : مشكلاتنا ، حياتنا اللغوية ، ٢٨ ، أحمد حسن الزيات :
١١٢ ، إبراهيم أنيس : الارتجال في ألفاظ اللغة : ٢١٢-٢١٤ .
- ٣٤ () أحمد أمين : مشكلاتنا ، حياتنا اللغوية ، ٢٩ .
- ٣٥ () محمد باقر الصدر : دروس في علم الأصول : ٧٩ .
- ٣٦ () محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ٣٠ .
- ٣٧ () المصدر نفسه : ٣٣ .
- ٣٨ () المصدر نفسه : ٣٤ .
- ٣٩ () ينظر : أحمد أمين : مشكلاتنا ، حياتنا اللغوية ، ٣٩-٤٠ . أحمد حسن الزيات : الوضع اللغوي
: ١١٢-١١٣ . محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين : ٣٦ .
- ٤٠ () السيوطي : المزهري : ٤٠١ .
- ٤١ () محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين : ٣٠ .
- ٤٢ () المصدر نفسه : ٣٠-٤١ . السيد محسن الحكيم : حقائق الأصول : مطبعة النجف الأشرف
: ٤٢١ .
- ٤٣ () محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ١٠٥ .
- ٤٤ () المصدر نفسه : ١٠٥-١٠٦ .
- ٤٥ () المصدر نفسه : ١٠٨ ، الأملي : بدايع الأفكار : ٢٩ ، نقلا عن محمد تقي الحكيم : في
كتابه من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ١٠٨ .
- ٤٦ () المصدر نفسه : ٢٩ .
- ٤٧ () المصدر نفسه : ١٠٩ .
- ٤٨ () المصدر نفسه : ١٠٩ .
- ٤٩ () عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز : تحقيق : محمود محمد شاكر ، القاهرة : ٢٥٤ وما
بعدها ، محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين : ١٠٩ .
- ٥٠ () محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ١٠٩ .
- ٥١ () المصدر نفسه : ١٠٩ .
- ٥٢ () المصدر نفسه : ١١٠ .
- ٥٣ () المصدر نفسه : ١١١-١١٤ .
- ٥٤ () المصدر نفسه : ١١١ .
- ٥٥ () المصدر نفسه : ٢٩ .
- ٥٦ () محمد تقي الحكيم : الأصول العامة في الفقه المقارن : ٥٦١ .
- ٥٧ () محمد تقي الحكيم : من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : ١٢٦ .

- ٥٨) المصدر نفسه: ١٢٧، محمد أركون من الاجتهاد الى نقد العقل: ٦٨.
- ٥٩) المصدر نفسه: ١٢٨.
- ٦٠) المصدر نفسه: ١٢٨.
- ٦١) المصدر نفسه: ١٢٨.
- ٦٢) المصدر نفسه: ١٢٨.
- ٦٣) المصدر نفسه: ١٢٨-١٢٩.
- ٦٤) ابن جني: الخصائص: ١/٥٧٢.
- ٦٥) محمد تقي الحكيم: من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ١٢٠، مصطفى جمال الدين: رأي في أصول النحو وتأثيره وبأصول الفقه (بحث) مجلة كلية الفقه، عدد (١)، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٩م: ٢٦-٢٧.
- ٦٦) أحمد حسن الزيات: الوضع اللغوي: ١١١.
- ٦٧) محمد تقي الحكيم: من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ١٢٠-١٢١، وينظر ايضا: عدويه حياوي الشبلي: المصطلح اللغوي و المصطلح القرآني دراسة مقارنة في المفهوم و الأسس (بحث) مجلة دراسات نجفية، عدد ٤، ٢٠٠٥م: ٢-٧.

المصادر والمراجع

- ١- الأصفي (محمد مهدي الأصفي): المنهج العلمي لكتاب الأصول العامة للفقه المقارن، للسيد محمد تقي الحكيم، ط. لندن، ٢٠٠٣م.
- ٢- الأراكي (محسن الأراكي): طبيعة البحث اللغوي الأصولي في فكر السيد محمد تقي الحكيم، ط. لندن ٢٠٠٣م.
- ٣- ابن جني: الخصائص: تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٧١م.
- ٤- تمام حسان: الأصول (دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر- العراق، ١٩٨٨م.
- ٥- الجرجاني (عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ): دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.

- ٦- السيوطي (٩١١هـ): المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: أحمد جاد المولى، علي محمد، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب، مصر، القاهرة.
- ٧- طاهر سليمان حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين: الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
- ٨- السيد محسن الحكيم (قدس): حقائق الأصول، مطبعة النجف الأشرف.
- ٩- محمد تقى الحكيم: من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر-بيروت ٢٠٠٢م.
- ١٠- محمد تقى الحكيم: الأصول العامة للفقه المقارن، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٣.
- ١١- السيد محمد باقر الصدر (قدس): دروس في علم الأصول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٥م.
- ١٢- محمد أركون: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، دار الساقى للطباعة والنشر، لندن، ١٩٩١.
- ١٣- مسلم الجابري: الاجتهاد منهجا وأصولا في البحث الأصولي واللغوي عند العلامة محمد تقى الحكيم (بحث) منشور في كتاب: السيد محمد تقى الحكيم وحركته الإصلاحية في النجف الأشرف، معهد الدراسات العربية والإسلامية، لندن، ط١، ٢٠٠٣م.
- البحوث والدوريات
- ١- إبراهيم أنيس: الارتجال في ألفاظ اللغة (بحث)، مجلة مجمع اللغة العربية، الدورة ١٦، ١٩٤٩م.

- ٢- أحمد أمين: مشكلاتنا، حياتنا اللغوية، (بحث)، مجلة مجمع اللغة العربية، الدورة ١٦، ١٩٤٩م.
- ٣- أحمد حسن الزيات: الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه؟ (بحث) مجلة الرسالة، عدد ٨٦٢، ١٩٥٠م.
- ٤- عدوية حياوي الشبلي: المصطلح اللغوي والمصطلح القرآني دراسة مقارنة في المفهوم والأسس (بحث)، مجلة دراسات نجفية، عدد ٤، ٢٠٠٥م.
- ٥- مصطفى جمال الدين: رأي في أصول النحو وتأثيره بأصول الفقه (بحث)، مجلة كلية الفقه، العدد (١)، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٩م.

ملخص البحث

يعد العلامة محمد تقى الحكيم من العلماء الرواد الذين نقلوا البحث اللغوي الاصولي الى المجامع العلمية و اللغوية العراقية و العربية ، و ذلك عبر الندوات و المؤتمرات و الاجتماعات العلمية و الثقافية ؛ لذا ساعد بحثه اللغوي ضمن التجربة الأصولية في تأسيس منهج جديد لبحث قضايا اللغة ، يتمثل في معالجة عميقة لقضايا اللغة ، تنفذ الى إشكاليات الدلالة و التعبير اللغوي ، ومن ثم فهم المحتوى الواقعي للنص اللغوي .

وكانت ملامح هذا التجديد واضحة من خلال جمع السيد الحكيم بين المنهج الأصولي و المنهج الأكاديمي جمعاً موضوعياً دقيقاً يثبت من خلاله نظريات لغوية ، وينفي فيه نظريات لغوية أخرى.

Abstract

The scholar Mohammed Taqi al-Hakim is one of the leading scholars who have transferred the linguistic and fundamentalist research to the Iraqi and Arab scientific and linguistic societies through seminars, conferences and scientific and cultural meetings. His linguistic research has helped to establish a new approach to the study of language issues. In the deep treatment of language issues, implemented into the problems of significance and linguistic expression, and then understanding the factual content of the text language.

The features of this innovation were clear through the collection of Mr. Hakim between the fundamentalist approach and the academic approach, a thorough objectivity that proves the linguistic theories, and denies other linguistic theories